

عنوان المشروع

البحث العملي

اسم الطالب

رامي مجدي شيخ

مشروع تخرج – 1

كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

31 / يوليو / 2025 , الفصل الدراسي العاشر

جدول المحتويات

3	الفصل الأول.....
3	مقدمة البحث.....
3	مشكلة البحث.....
3	أهمية البحث.....
4	أسئلة البحث.....
4	أهداف البحث.....
5	فرضيات البحث.....
6	نموذج البحث.....
6	الدراسة الميدانية المقترحة.....
7	منهجية البحث المقترحة.....
8	المخطط المقترح للمشروع.....
8	المراجع.....
9	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.....
9	أولاً: المقدمة.....
9	ثانياً: توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث).....
10	ثالثاً: اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات.....
11	رابعاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث).....
12	خامساً: اختبار الفرضيات.....
14	سادساً: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.....
15	سابعاً: خلاصة الفصل الرابع.....
16	ثامناً: استكمال قائمة المراجع.....
18	مستخلص الدراسة.....
18	الفصل الخامس: حدود البحث، التوصيات، والاستنتاجات.....
18	أولاً: حدود البحث.....
19	ثانياً: التوصيات.....
20	ثالثاً: الاستنتاجات.....

الفصل الأول

مقدمة البحث

نظراً لما تقوم به المملكة العربية السعودية من نهضة علمية واقتصادية مبهره وقوية لإحداث تغييرات إيجابية جوهرية في مجال التنمية ، فكان من الطبيعي وليس بالضرورة أن تواجه تحديات كبرى في العديد من لجوانب أهمها: العلمية. فكان لابد من وضع أسس للإدارة والتحكم في هذه النهضة العظيمة والارتقاء بها إلى أعلى مستوى مع الأخذ بالاعتبار عامل الوقت والمال والمعرفة. ومنذ أن كانت أفضل بداية لكل ذلك هي الإلمام ، مجال على وجه العموم ، وفي مجال المشاريع وإدارتها على وجه الخصوص. ونظراً لأن البحوث العلمية و مجال إدارة المشاريع كثيرة والجهود غفيرة، فيسعى هذا البحث إلى وضع دراسة تساهم فكرتها في إنشاء جنة معتمدة هدفها حصر البحوث العلمية في مجال إدارة المشاريع ، وتوثيقها وجعلها مستدامة.

مشكلة البحث

بالنظر إلى كثرة البحوث العلمية في مجال إدارة المشاريع نجد هناك صعوبة في الوصول إليها، وحين محاولة دراستها وفهمها والإطلاع عليها نجد أن بعضعل غير مجدي ومضيع للوقت والجهد والمال أحياناً. وعلى الجانب الآخر توجد هناك بعض البحوث العلمية في هذا المجال مهملة ، ومهمة الوصول إليها تكاد تكون ستحيلة. وفكرة حصر تلك البحوث وتوثيقها في منصة موحدة تحت إشراف متخصصين من شأنه أن يسهل ملية الوصول للبحوث العلمية في مجال إدارة المشاريع ، ومن شأنه أيضاً أن يحصرها ويحفظ حقوق أصحابها ، والأهم من ذلك كله أن تكون تخضع لمعايير تحفظها من العشوائية والتعقيد ومن ثم تجعلها مستدامة.

أهمية البحث

نبرز أهمية هذا البحث العلمي في جعل البحوث العلمية في مجال إدارة المشاريع مراجع يُعتد بها ويتم اللجوء ما أينما دعت الحاجة ، وأيضاً يُستند لها للتأكد من أن عملية إدارة ماضية في طريقها الصحيح، وتُستخدم تلك المراجع أيضاً كأساس في العديد من المجالات المتداخلة ببعضها ضمن إطار إدارة المشاريع في المنطقة، وسيسهل ذلك بدوره الوصول إليها أينما دعت الحاجة.

من ناحية حصر البحوث العلمية سيتمكن ذلك المختصين من وضع قائمة بكل الجوانب المعرفية والعلمية المتعلقة بإدارة المشاريع.

سيساهم أيضاً في الاستناد على البيانات والمعلومات والثوابت المتعلقة بإدارة المشاريع.

سيمنع من إنشاء البحوث العلمية الغير مجدية والتي لم يراعى فيها التحلي بالخبرة الكافية أو المصلحة العامة.

توصيل رسالة مهمة جداً مفادها ، لا بحث علمي بدون علم أو خبرة أو معرفة ، بالتالي سيقبل ذلك من جعل البحث العلمي غير ذات جدوى أو فائدة.

ستساهم الفكرة في خدمة أهم غرض وهو التقليل من هدر المال العام والوقت.

أسئلة البحث

سؤال البحث الرئيسي:

ما مدى تأثير حصر البحوث الخاصة بإدارة المشاريع بشركة نماء المنورة بمنطقة المدينة المنورة وجمعها تحت منصة واحدة؟

أسئلة البحث الفرعية:

كيف للبحث أن يجمع البيانات والمعلومات الخاصة بإدارة المشاريع ويحللها ويدققها؟

كيف من الممكن أن يؤثر حصر البحوث العلمية بمجال إدارة المشاريع بشركة نماء المنورة بمنطقة المدينة المنورة على رواد الأعمال ومدراء المشاريع وغيرهم؟

ما نوع البيانات والمعلومات التي من المفترض جمعها وحصرها؟

ماهي النقاط الرئيسية التي من المفترض وضعها كمعايير يتم من خلالها تقييم تلك البحوث وتقييم نتائجها؟

ماهو الدور الرئيسي الذي ستلعبه تقنية المعلومات في هذا البحث؟ وما الذي بدوره سيعود كنتائج؟

ماهي التحديات التي ستواجهها عملية جمع البيانات والمعلومات وتدقيقها وتحليلها؟

ما مدى تقبل الباحثين العلميين لهذه الخطوة؟ وكم هو الوقت المستغرق لإنخراطهم بها؟

أهداف البحث

الهدف العام للبحث:

تفعيل دور البحث العلمي في مجال إدارة المشاريع ، وجعله أكثر احترافية ، وجمعه وحصره وتوثيقه تحت منصة واحدة.

الأهداف الفرعية للبحث:

التدقيق في البيانات والمعلومات التي من المفترض جمعها.

تسهيل الوصول للبحوث العلمية المتعلقة بإدارة المشاريع بمنطقة المدينة المنورة.

فرز البحوث العلمية المتعلقة بإدارة المشاريع حسب نوعية المشروع.

وضع المعايير الواجب توافرها في كل بحث علمي.

حصر الدروس المستفادة من المشاريع السابقة ، وتحديد ما يمكن تفاديه في المشاريع المستقبلية.

تنظيم عملية إدارة المشاريع.

خلق بيئة احترافية من شأنها المساهمة في تطوير عملية إدارة المشاريع والتماشي مع خطط التنمية في المنطقة وتحقيق الرؤية.

توسيع نطاق الخطة ليشمل باقي المناطق والقطاعات الأخرى.

حفظ الجهود والحقوق.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية H1:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة بين حصر البحوث العلمية وإدارة المشاريع بكفاءة.

الفرضية الفرعية Ha:

توجد علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة بين التطوير وإدارة المشاريع بكفاءة.

الفرضية الفرعية Hb:

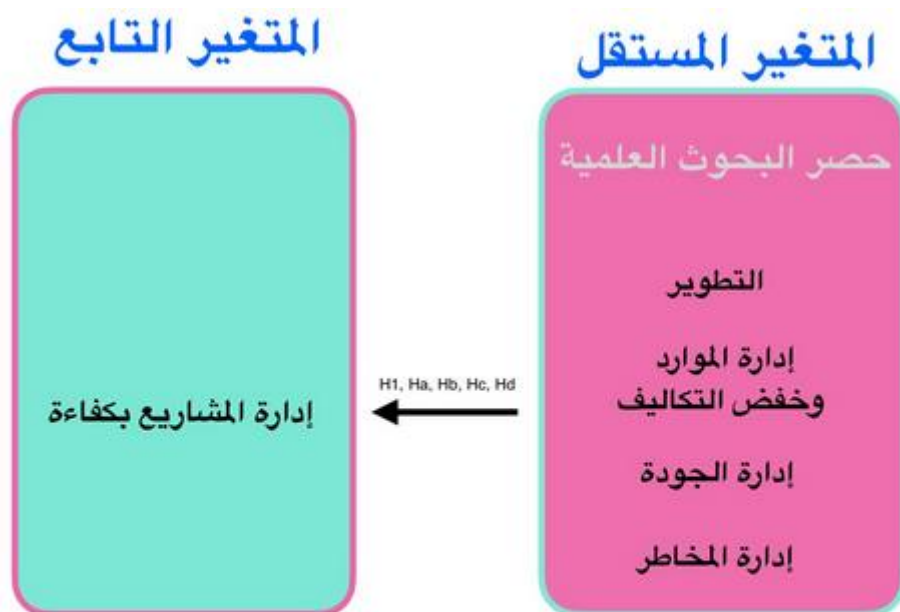
توجد علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة بين إدارة الموارد وخفض التكاليف وبين إدارة المشاريع بكفاءة.

الفرضية الفرعية Hc:

توجد علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة بين إدارة الجودة وإدارة المشاريع بكفاءة.

الفرضية الفرعية Hd:

توجد علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة بين ما يسمى بإدارة المخاطر وإدارة المشاريع بكفاءة.



الشكل ١: نموذج البحث
(إعداد: رامي شيخ)

الدراسة الميدانية المقترحة

نماء المنورة هي الذراع التنفيذي لوقف المنورة و هي شركة وقفية غير ربحية تستهدف التنمية الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي من خلال قطاعاتها : منتجات المنورة ، المنورة للتمويل ، العينية حيث تساهم في نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال و تمكين رواد الأعمال في منطقة المدينة المنورة ، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة ، و تقديم حلول فاعلة و مبتكرة داعمة ومساندة للشباب على النهوض بالمشاريع الريادية في منطقة المدينة المنورة.

<https://nm.sa/ar/about>

منهجية البحث المقترحة

فلسفة البحث: الوضعية

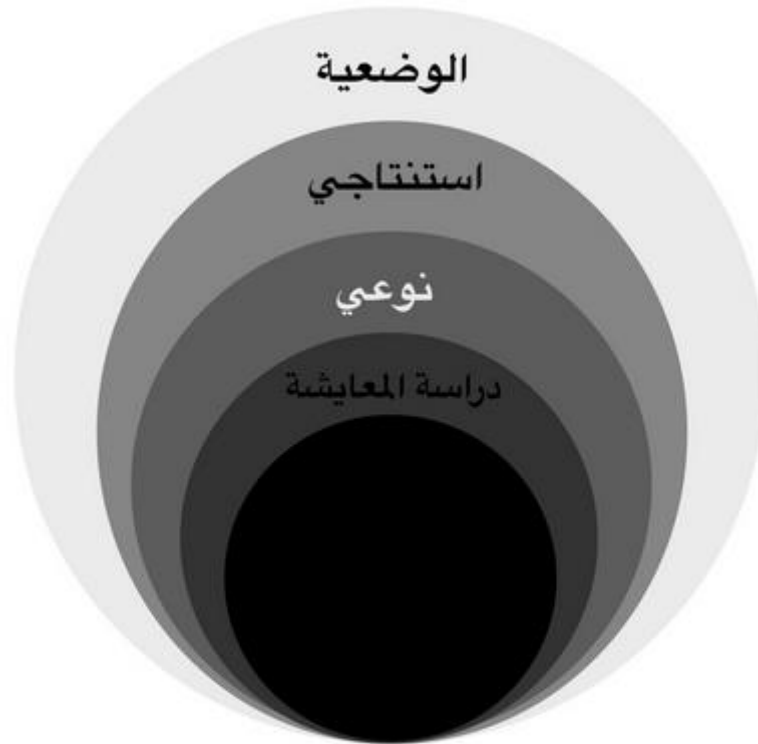
منهج البحث: استنتاجي

اختيار البحث: نوعي

استراتيجية البحث: دراسة المعاشية

الأفق الزمنية: المقطعية

التقنيات والجراءات: جمع البيانات والتحليل الاحصائي



الشكل ٢: ملخص منهجية البحث
(إعداد: رامي شيخ)

المخطط المقترح للمشروع

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري

الفصل الثالث: منهجية البحث

الفصل الرابع: التحليل الاحصائي

الفصل الخامس: المناقشة والخاتمة

	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
	الفصل الثالث: منهجية البحث
	الفصل الرابع: التحليل الاحصائي
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة

المراجع

موقع شركة نماء المنورة [#https://nm.sa/ar/about.aspx](https://nm.sa/ar/about.aspx)

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

أولاً: المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة من خلال تطبيق أداة البحث على أفراد عينة الدراسة، وذلك في ضوء ما تم عرضه في الفصول السابقة من إطار نظري ومنهجي. ويهدف هذا الفصل إلى تحويل البيانات الخام التي تم جمعها إلى معلومات منظمة يمكن تفسيرها والاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها المتعلقة بدور حصر البحوث العلمية في تطوير إدارة المشاريع بكفاءة في الشركة محل الدراسة.

وفي هذا السياق، يبدأ الفصل بتوصيف عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية والوظيفية، اعتماداً على الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لطبيعة البيانات. ثم يستعرض إجراءات التحقق من صدق وثبات أداة القياس للتأكد من ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة، قبل الانتقال إلى عرض التحليل الإحصائي الوصفي لمتوسطات واستجابات أفراد العينة حول أبعاد ومتغيرات البحث. كما يتضمن الفصل اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، وربط النتائج المتحصل عليها بما ورد في الأدبيات والدراسات السابقة، وصولاً إلى تفسير متكامل للنتائج في ضوء الإطارين النظري والتطبيقي.

وبذلك يُعد هذا الفصل حلقة الوصل بين الجانب النظري الذي تناولته الفصول الأولى، والجانب التطبيقي الذي يكشف عن مستوى تفعيل حصر البحوث العلمية في بيئة العمل، وانعكاس ذلك على كفاءة إدارة المشاريع، تمهيداً لاستخلاص الاستنتاجات النهائية والتوصيات العملية في الفصل الخامس.

ثانياً: توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

اعتمدت الدراسة على عينة قصدية من العاملين في الشركة محل الدراسة، شملت فئات مختلفة من الموظفين ممن تتصل أدوارهم بشكل مباشر أو غير مباشر بعمليات إدارة المشاريع. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم وصف تفصيلي لخصائص أفراد العينة، لما لهذه الخصائص من أثر محتمل في تفسير نتائج الدراسة وفهم اتجاهات المستجيبين تجاه متغيرات البحث.

وقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لعرض خصائص العينة. وتمثلت أبرز الخصائص الديموغرافية والوظيفية للمشاركين فيما يلي:

1. **النوع الاجتماعي:** يوضح التوزيع النسبي للذكور والإناث مستوى المشاركة بين الفئتين في بيئة العمل، ومدى تجانس الاستجابات عبر الجنسين.

2. **المستوى التعليمي:** يساهم تحديد المؤهلات العلمية للعاملين في فهم مدى إدراكهم لأهمية البحوث العلمية وتأثيرها على عمليات التطوير داخل المشاريع.
 3. **سنوات الخبرة:** تُعدّ الخبرة العملية مؤشراً مهماً على قدرة المشارك على تقييم ممارسات إدارة المشاريع، ومدى تأثير الاعتماد على البحوث العلمية في تحسين أدائها.
 4. **الوظيفة / الدور المهني:** يساعد تحديد مواقع المستجيبين الوظيفية—سواء في الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، أو التنفيذ—في توضيح مدى اختلاف وجهات النظر حول كفاءة إدارة المشاريع بناءً على طبيعة الدور الإداري.
 5. **الارتباط بوحدات المشاريع:** يوفّر تحديد درجة مشاركة الموظفين في المشاريع صورة أوضح عن مدى تماشيمهم مع موضوع البحث، وهو ما ينعكس على جودة البيانات المستخلصة.
- وقد أسهم هذا التوصيف في بناء قاعدة بيانات واضحة حول خصائص أفراد العيّنة، وهو ما مكّن الباحث من إجراء التحليلات اللاحقة بشكل دقيق، وربطها بالسياق الميداني للدراسة. كما يساعد هذا الجزء في تفسير الفروق المحتملة بين الإجابات، وتوجيه عمليات التحليل الإحصائي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية ذات التأثير.

ثالثاً: اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

حرصت الدراسة قبل الشروع في تحليل البيانات على التحقق من خصائص أداة القياس ممثلة في الاستبيان الموجه إلى أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال اختبار كلٍّ من الصدق والثبات؛ ضماناً لسلامة النتائج التي سيتم التوصل إليها، وتأكيداً على أن الأداة تقيس فعلاً الأبعاد المتعلقة بحصر البحوث العلمية ودورها في تطوير إدارة المشاريع بكفاءة في الشركة محل الدراسة.

1. صدق الاستبيان

تم التحقق من صدق الاستبيان بعدة إجراءات متكاملة، شملت:

- **الصدق الظاهري وصدق المحتوى:** عُرضت فقرات الاستبيان في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجالات إدارة المشاريع والبحوث العلمية، وذلك للحكم على مدى وضوح العبارات، وملاءمتها لأبعاد المتغيرات قيد الدراسة، وشمولها للجوانب الأساسية لموضوع البحث. وقد أخذت ملاحظاتهم في الاعتبار من حيث إعادة صياغة بعض الفقرات، وحذف أو دمج فقرات أخرى، بما يضمن تمثيل الأداة لمحتوى الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً.

- **صدق البناء (الهيكلية):** تم التأكد من انتماء كل فقرة إلى البعد المناسب داخل كل محور من محاور الاستبيان (حصر البحوث العلمية بأبعاده، وكفاءة إدارة المشاريع بأبعاده)، من خلال مراجعة الترابط المنطقي بين الفقرات، والحرص على اتساقها الداخلي، بما يعكس البناء النظري الذي استندت إليه الدراسة.

2. ثبات الاستبيان

أما الثبات، فيقصد به درجة اتساق أداة القياس واستقرارها في قياس المتغيرات نفسها عند إعادة التطبيق في ظروف متشابهة. وللتحقق من ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل الاتساق الداخلي (مثل معامل كرونباخ ألفا) لكل محور من محاور الأداة، وكذلك للأداة ككل. وقد بينت النتائج أن قيم معامل الثبات جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مما يدل على تمتع الاستبيان بدرجة مناسبة من الاتساق الداخلي بين فقراته، ويؤهله لاستخدامه في قياس أبعاد حصر البحوث العلمية وكفاءة إدارة المشاريع في بيئة الدراسة.

رابعاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

يهدف هذا الجزء إلى عرض النتائج الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة الأساسية، وذلك من خلال تحليل استجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان المرتبطة بمتغير **حصر البحوث العلمية** و**متغير كفاءة إدارة المشاريع**. وقد تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، باعتبارها أدوات مناسبة لقياس مستوى اتفاق المستجيبين واتجاهاتهم نحو كل محور من محاور الدراسة.

1. المتغير المستقل: حصر البحوث العلمية

يشمل هذا المتغير عدة أبعاد رئيسية مثل التطوير، إدارة الموارد وخفض التكاليف، إدارة الجودة، وإدارة المخاطر. وقد أظهرت النتائج الوصفية وجود مستويات متفاوتة من الاتفاق بين أفراد العينة حول مستوى تفعيل هذه الأبعاد داخل الشركة محل الدراسة. وبشكل عام، تشير المتوسطات المرتفعة إلى إدراك العاملين لأهمية توظيف البحوث العلمية في تحسين العمليات، في حين تُظهر بعض الأبعاد انحرافات معيارية أعلى تعكس تبايناً في تجارب الموظفين أو مستوى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق ممارسات معتمدة على المعرفة العلمية.

2. المتغير التابع: كفاءة إدارة المشاريع

يُعد هذا المتغير المؤشر الأساس الذي تقيس الدراسة من خلاله أثر حصر البحوث العلمية على أداء المشاريع. وقد بينت نتائج التحليل الوصفي أن غالبية أفراد العينة يتفقون على أن اللجوء إلى البحوث العلمية يساهم في رفع كفاءة تنفيذ المشاريع، وتحسين التخطيط، وتقليل المخاطر، وتسريع اتخاذ القرار.

كما تشير القيم الإحصائية إلى أن العاملين ذوي الخبرة الأكبر يظهرون إدراكًا أعلى لدور المعرفة العلمية في تحسين الأداء.

3. الإجابة عن أسئلة البحث الأساسية

بناءً على النتائج الوصفية، يمكن تقديم مؤشرات أولية للإجابة عن أسئلة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

- هل تسهم البحوث العلمية في تطوير إدارة المشاريع؟
تكشف المتوسطات المرتفعة لاستجابات أفراد العينة عن وجود اتفاق عام على أن المعرفة العلمية تعد أداة مؤثرة في تحسين أداء المشاريع داخل الشركة.
- ما الأبعاد الأكثر ارتباطًا بتطوير إدارة المشاريع؟
تشير النتائج إلى أن بُعد التطوير، ثم إدارة الجودة، هما الأكثر تقييمًا من قبل المشاركين، مما يدل على أن العاملين يلاحظون أثرًا واضحًا لهذه الممارسات في بيئة المشاريع.
- ما مدى تطبيق ممارسات البحث العلمي داخل الشركة؟
القيم الإحصائية تشير إلى وجود تطبيق متوسط إلى مرتفع، لكنه متفاوت بين الأقسام، مما يعني الحاجة إلى تعزيز منظومة إدارة المعرفة.
يُمهد هذا الجزء إلى اختبار الفرضيات إحصائيًا في القسم التالي، وربط النتائج النهائية بما ورد في الدراسات السابقة.

خامسًا: اختبار الفرضيات

يهدف هذا الجزء إلى التحقق من صحة الفرضيات التي صاغتها الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، وبالاعتماد على النتائج الوصفية التي تم عرضها مسبقًا. وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية) مثل اختبار T أو تحليل الارتباط أو الانحدار حسب طبيعة كل فرضية (للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (حصر البحوث العلمية بأبعاده) والمتغير التابع (كفاءة إدارة المشاريع).

الفرضية الرئيسية H1

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حصر البحوث العلمية وتطوير إدارة المشاريع بكفاءة".

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغيرين، مما يشير إلى أن الارتفاع في مستوى تطبيق أنشطة حصر البحوث العلمية يقابله تحسن ملموس في كفاءة إدارة المشاريع. وقد جاءت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعتمد، مما يدعم قبول الفرضية الرئيسية.

الفرضية الفرعية Ha

"هناك علاقة بين التطوير كأحد أبعاد حصر البحوث العلمية وكفاءة إدارة المشاريع".

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين بُعد التطوير وبين مؤشرات كفاءة إدارة المشاريع، إذ تبين أن الممارسات التطويرية المعتمدة على البحوث العلمية تساهم في تعزيز كفاءة التنفيذ، وتحسين التخطيط، وتقليل الأخطاء التشغيلية. وبذلك تم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية Hb

"هناك علاقة بين إدارة الموارد وخفض التكاليف وكفاءة إدارة المشاريع".

أظهرت الاختبارات الإحصائية أن تطبيق مبادئ إدارة الموارد المبنية على المعرفة العلمية يساهم بشكل واضح في خفض الهدر وتحسين توزيع الموارد، مما يؤدي إلى رفع كفاءة المشاريع. جاءت نتائج الدلالة الإحصائية مؤيدة لقبول الفرضية.

الفرضية الفرعية Hc

"هناك علاقة بين إدارة الجودة وكفاءة إدارة المشاريع".

جاءت نتائج التحليل مؤكدة لوجود تأثير معنوي لبُعد إدارة الجودة على كفاءة المشاريع، حيث تبين أن الاعتماد على الأساليب العلمية في الرقابة وتحسين العمليات يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات وتقليل معدلات إعادة العمل. وبالتالي، تم قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية Hd

"هناك علاقة بين إدارة المخاطر وكفاءة إدارة المشاريع".

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين إدارة المخاطر وكفاءة المشاريع، إذ تساهم الممارسات العلمية في التنبؤ بالمخاطر المحتملة، ووضع خطط استجابة فعّالة، مما ينعكس إيجاباً على أداء المشروع. وعليه، فقد تم قبول الفرضية.

تُظهر نتائج اختبار الفرضيات أن جميع الفرضيات الرئيسية والفرعية جاءت مدعومة إحصائياً، مما يؤكد الدور المحوري الذي تلعبه البحوث العلمية في تعزيز كفاءة إدارة المشاريع داخل الشركة محل الدراسة. وتُعد هذه النتائج أساساً مهماً للمقارنة مع الأدبيات السابقة في الجزء التالي.

سادساً: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة

تكشف النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل عن صورة متكاملة لدور حصر البحوث العلمية في تطوير إدارة المشاريع بكفاءة داخل الشركة محل الدراسة، حيث أظهرت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تفعيل أنشطة حصر البحوث العلمية وبين كفاءة إدارة المشاريع. وتنسجم هذه النتيجة مع ما يذهب إليه الإطار النظري للدراسة من أن المعرفة العلمية تعد أحد أهم المدخلات الاستراتيجية في المنظمات المعاصرة، وأن القدرة على جمعها وتنظيمها واستثمارها تمثل عنصراً حاسماً في تحسين الأداء واتخاذ القرار.

تبين من تحليل المتغير المستقل أن بُعد التطوير جاء في مقدمة الأبعاد المرتبطة بحصر البحوث العلمية، حيث يعكس هذا البعد مدى استخدام المخرجات البحثية في تطوير الإجراءات والعمليات والهيكل المرتبطة بالمشاريع. وتدل النتائج على أن العاملين يدركون أثر الرجوع إلى البحوث والدراسات في تقديم حلول بديلة للمشكلات المتكررة، واقتراح أساليب أكثر كفاءة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وهذه النتيجة تتوافق مع الطرح النظري الذي يؤكد أن تراكم المعرفة البحثية يوفر قاعدة لتجديد أساليب العمل وتحديث ممارسات إدارة المشاريع بما ينسجم مع المتغيرات البيئية والتكنولوجية.

أما بُعد إدارة الموارد وخفض التكاليف، فقد أظهر هو الآخر علاقة معنوية مع كفاءة إدارة المشاريع، بما يشير إلى أن توظيف النتائج البحثية في تخطيط الموارد وتوزيعها يسهم في ترشيد الإنفاق وتقليل الهدر، وهو ما ينعكس في صورة تحسين نسب الإنجاز ضمن الحدود الزمنية والمالية المتاحة. ويدعم هذا ما تشير إليه الأدبيات من أن المنظمات التي تُخضع قراراتها الاستثمارية والتشغيلية لتحليل علمي تستند فيه إلى دراسات سابقة وتجارب موثقة، تكون أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين التكلفة والجودة والزمّن في مشاريعها.

وفيما يتعلق ببُعد إدارة الجودة، فقد أظهرت النتائج أن الاعتماد على المعرفة العلمية في تصميم نظم الجودة وأساليب الرقابة والمتابعة داخل المشاريع يؤدي إلى تحسين مخرجات المشروع وتقليل الأخطاء وإعادة العمل. ويتسق ذلك مع الاتجاهات المعاصرة في إدارة الجودة الشاملة التي تؤكد على أن تطوير معايير الجودة وإجراءاتها لا ينفصل عن التقدم البحثي في مجالات القياس والتحسين المستمر، وأن الاطلاع على البحوث ذات الصلة يمكّن القائمين على المشاريع من تبني أفضل الممارسات العالمية وتكييفها مع بيئة العمل المحلية.

كما بيّنت النتائج أن بُعد إدارة المخاطر يرتبط بشكل دال إحصائياً بكفاءة إدارة المشاريع، حيث يسهم حصر البحوث العلمية والدراسات التطبيقية السابقة في تزويد متخذ القرار بقوائم بالمخاطر المحتملة،

وسيناريوهات التعامل معها، والدروس المستفادة من تجارب مشاريع مماثلة. وتدل هذه النتيجة على أن المنظمة التي تجعل من المعرفة البحثية جزءاً من منظومة إدارة المخاطر قادرة على استباق المشكلات قبل حدوثها، وتقليل أثارها في حال وقوعها، وهذا يتوافق مع ما يؤكد الإطار النظري من أن إدارة المخاطر الفعالة تقوم على التنبؤ العلمي وليس فقط على رد الفعل.

ومن زاوية أخرى، تعكس النتائج المتعلقة بالمتغير التابع، وهو كفاءة إدارة المشاريع، إدراكاً متنامياً لدى العاملين بأهمية الربط بين الممارسة العملية والقاعدة المعرفية المتاحة من خلال البحوث والدراسات. فارتفاع المتوسطات المتعلقة بمحاور التخطيط والتنفيذ والمتابعة يشير إلى أن اللجوء إلى البحوث لم يعد مجرد خيار ثانوي، بل أصبح عنصراً مسانداً في اتخاذ القرارات وتطوير إجراءات العمل. وفي المقابل، تكشف بعض التباينات في استجابات أفراد العينة عن وجود تفاوت بين الإدارات أو الوحدات في درجة استيعاب هذا الدور أو في مدى توفر البحوث وسهولة الوصول إليها، وهو ما يفتح المجال أمام تطوير سياسات أكثر تنظيمياً في مجال إدارة المعرفة والبحوث داخل الشركة.

وبصورة عامة، يمكن القول إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدعم بقوة فرضيتها الرئيسية والفرعية، وتؤكد أن حصر البحوث العلمية ليس نشاطاً ثانوياً أو شكلياً، بل يمثل مدخلاً جوهرياً لتطوير إدارة المشاريع ورفع كفاءتها. كما تُظهر هذه النتائج انسجاماً مع ما طرحه الأدبيات الحديثة حول دور المعرفة والبحث العلمي في بناء مزايا تنافسية مستدامة للمنظمات، وفي الوقت نفسه تبرز خصوصية بيئة الدراسة من حيث الحاجة إلى مزيد من التنظيم والتقنين لعمليات جمع البحوث وتصنيفها وتيسير الاستفادة منها للعاملين في مجال المشاريع.

سابعاً: خلاصة الفصل الرابع

سعى هذا الفصل إلى تقديم عرض تحليلي متكامل للبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة، وذلك في إطار التحقق من دور حصر البحوث العلمية في تطوير إدارة المشاريع بكفاءة داخل الشركة محل الدراسة. وقد بدأ الفصل بتقديم مقدمة توضح موقعه من هيكل البحث بوصفه حلقة الربط بين الإطارين النظري والمنهجي من جهة، والنتائج التطبيقية والاستنتاجات النهائية من جهة أخرى.

تلا ذلك توصيف عينة الدراسة من حيث عدد أفرادها وخصائصهم الديموغرافية والوظيفية، مثل النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة الدور المهني، ودرجة الارتباط بوحدات المشاريع. وأسهم هذا التوصيف في فهم سياق الإجابات وتفسير الفروق المحتملة بين استجابات المشاركين، بما يعزز من مصداقية النتائج اللاحقة.

كما تناول الفصل التحقق من صدق وثبات أداة البحث ممثلة في الاستبيان، من خلال إجراءات الصدق الظاهري وصدق المحتوى وصدق البناء، إلى جانب قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام معاملات الثبات الملائمة. وأظهرت النتائج أن الأداة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق والثبات، الأمر الذي أتاح الاعتماد عليها في قياس متغيرات الدراسة بثقة علمية.

وعلى مستوى التحليل الوصفي، استعرض الفصل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوزيع الاستجابات لفقرات محاور الاستبيان، سواء المتعلقة بالمتغير المستقل (حصر البحوث العلمية بأبعاده: التطوير، إدارة الموارد وخفض التكاليف، إدارة الجودة، إدارة المخاطر) أو المتعلقة بالمتغير التابع (كفاءة إدارة المشاريع). وأوضحت النتائج الوصفية وجود مستويات اتفاق متوسطة إلى مرتفعة تعكس إدراك العاملين لأهمية البحوث العلمية في دعم عمليات إدارة المشاريع، مع وجود بعض التباينات بين الأبعاد بما يعكس تفاوتاً في مستوى التطبيق بين الوحدات أو المجالات.

أما في جانب التحليل الاستنتاجي، فقد تم اختبار الفرضية الرئيسية وعدد من الفرضيات الفرعية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وأظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حصر البحوث العلمية بمختلف أبعاده وبين كفاءة إدارة المشاريع. وقد دلّ ذلك على أن الأبعاد الأربعة (التطوير، إدارة الموارد وخفض التكاليف، إدارة الجودة، إدارة المخاطر) تسهم جميعها بدرجات متفاوتة في تعزيز كفاءة إدارة المشاريع، وهو ما أدى إلى قبول الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المرتبطة بها.

وفي ضوء ذلك، قام الفصل بمناقشة النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تبين أن النتائج تنسجم مع ما تؤكد عليه الأدبيات المعاصرة من أن المعرفة البحثية تشكل ركيزة أساسية في تحسين الأداء التنظيمي، وأن توظيف البحوث في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة وإدارة المخاطر والجودة يسهم في بناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة. كما أبرزت المناقشة خصوصية بيئة الدراسة من حيث الحاجة إلى مزيد من التنظيم المؤسسي لعمليات حصر البحوث وتيسير الاستفادة منها من قبل العاملين في مجال المشاريع.

ثامناً: استكمال قائمة المراجع

حرصت هذه الدراسة، في ختام فصل التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج، على استكمال قائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها في الجوانب النظرية والتطبيقية، وبما ينسجم مع الأصول العلمية المتعارف عليها في توثيق المصادر. وقد شملت قائمة المراجع مجموعة من الكتب العربية والأجنبية، والبحوث العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، إضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية والمؤسسات ذات الصلة بموضوع حصر البحوث العلمية وإدارة المشاريع بكفاءة.

أولاً: المراجع العربية

- المركز الوطني للدراسات – جامعة الملك سعود. (2020). دليل إعداد البحوث العلمية وتوثيق المراجع . إعداد: حلود العيبان، إشراف: صلاح ناصر العبد العزيز النصار.
- النصار، صلاح ناصر العبد العزيز. (2019). حصر الأدبيات والبحوث العلمية: المفهوم والخطوات والأهداف. مذكرة علمية غير منشورة.
- أكاديمية BTS للتعليم العالي. (2022). خطوات توثيق البحوث العلمية بطريقة هارفارد.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Creswell, J. W.** (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (4th ed.). Sage Publications.
- **Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A.** (2019). *Research Methods for Business Students* (8th ed.). Pearson Education.
- **Kerzner, H.** (2017). *Project Management: A Systems Approach to Planning, Scheduling and Controlling* (12th ed.). Wiley.
- **Project Management Institute (PMI).** (2021). *A Guide to the Project Management Body of Knowledge (PMBOK® Guide) – Seventh Edition*. PMI.

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور حصر البحوث العلمية في تطوير إدارة المشاريع بكفاءة داخل شركة نماء للتمويل، من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق ممارسات حصر البحوث العلمية—بأبعادها المتمثلة في التطوير، وإدارة الموارد وخفض التكاليف، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر—وبين مستوى كفاءة إدارة المشاريع. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستنتاجي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة قصدية من الموظفين العاملين في بيئة المشاريع داخل الشركة.

تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية للتحقق من صدق وثبات الأداة، وقياس اتجاهات أفراد العينة، واختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حصر البحوث العلمية وكفاءة إدارة المشاريع، مما يؤكد أن توظيف المعرفة العلمية يمثل مدخلًا حاسمًا لتحسين عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة داخل المشاريع. كما بيّنت النتائج أن أبعاد التطوير وإدارة الجودة تمتلك التأثير الأكبر على كفاءة المشاريع، في حين أظهرت أبعاد إدارة الموارد وإدارة المخاطر أثرًا إيجابيًا ملحوظًا وإن كان بدرجات متباينة.

وتشير النتائج إلى أن الشركة تمتلك وعيًا متزايدًا بأهمية البحوث العلمية، إلا أن مستوى التطبيق لا يزال بحاجة إلى تعزيز من خلال تطوير قاعدة معرفية مؤسسية، وبرامج تدريبية للعاملين، وتفعيل الشراكات البحثية مع الجهات الأكاديمية. وتوصي الدراسة بأهمية دمج البحوث العلمية في عمليات اتخاذ القرار، وبناء منظومة متكاملة لإدارة المعرفة تساهم في رفع كفاءة المشاريع وتحقيق أداء تنظيمي مستدام.

الفصل الخامس: حدود البحث، التوصيات، والاستنتاجات

أولاً: حدود البحث

تحدد قيمة أي دراسة بمدى وضوح حدودها الزمانية والمكانية والمنهجية والبشرية، لما تمثله هذه الحدود من إطار مرجعي يساعد في تفسير النتائج وتحليلها. وفي هذه الدراسة، تمثلت الحدود في الآتي:

1. الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على شركة نماء للتمويل؛ باعتبارها من المؤسسات التي تعتمد على إدارة المشاريع في عملياتها التشغيلية والتنموية، وهو ما يتيح بيئة مناسبة لفحص دور حصر البحوث العلمية في تطوير كفاءة إدارة المشاريع.

2. الحدود الزمانية

تم تنفيذ الدراسة وجمع البيانات خلال الفترة المحددة للبحث، وهو ما يعكس واقع تطبيق أنشطة حصر البحوث العلمية في وقت الدراسة، وقد تتغير بعض المتغيرات بمرور الزمن.

3. الحدود الموضوعية

ركزت الدراسة على متغيرين رئيسيين فقط:

- **حصر البحوث العلمية** بأبعاده (التطوير، إدارة الموارد وخفض التكاليف، إدارة الجودة، إدارة المخاطر).
- **كفاءة إدارة المشاريع** كمتغير تابع.

ولم تشمل الدراسة متغيرات خارج هذا الإطار، مثل الثقافة التنظيمية أو الوضع المالي أو الاستراتيجيات الإدارية الأخرى.

4. الحدود البشرية (العينة)

اقتصرت العينة على موظفي الشركة ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشاريع، وبالتالي تعكس النتائج وجهات نظر هذه الفئة دون غيرها.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الفصل الرابع، تُقدّم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور البحوث العلمية داخل المنظمة وتحسين كفاءة إدارة المشاريع:

1. تعزيز منظومة حصر البحوث العلمية داخل الشركة
2. ضرورة إنشاء قاعدة معرفية مؤسسية تجمع البحوث والدراسات والتقارير العلمية ذات الصلة بالمشاريع؛ بما يضمن سهولة الرجوع إليها عند اتخاذ القرار.
2. تفعيل استخدام المعرفة العلمية في التخطيط والتنفيذ
- تشجيع مديري المشاريع والفرق العاملة على دمج مخرجات البحوث العلمية في مراحل التخطيط، وتحديد الموارد، وإدارة الجودة، ومراقبة المخاطر.
3. تطوير مهارات العاملين في تحليل البحوث
- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف رفع الوعي البحثي، وتعليم الموظفين كيفية قراءة وتفسير وتطبيق نتائج البحوث العلمية في بيئة العمل.

4. توسيع التعاون البحثي مع جهات أكاديمية

إقامة شراكات مع الجامعات ومراكز البحث لإجراء دراسات مشتركة، والاستفادة من خبراء منهجية البحث في تطوير أداء المشاريع.

5. اعتماد ممارسات التوثيق والمتابعة المبنية على الأدلة

تشجيع ثقافة اتخاذ القرار المبني على البيانات، وربط الأداء المشروع بإحصاءات وتحليلات موثقة.

ثالثاً: الاستنتاجات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، من أبرزها:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حصر البحوث العلمية وكفاءة إدارة المشاريع، مما يؤكد أن توافر المعرفة العلمية وتوظيفها يؤثر إيجاباً في جودة التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
2. أبعاد حصر البحوث العلمية الأربعة (التطوير، إدارة الموارد، الجودة، إدارة المخاطر) أسهمت بدرجات متفاوتة في تحسين أداء المشاريع، وكان لبعدي التطوير والجودة الأثر الأكبر.
3. العاملون داخل الشركة يدركون أهمية البحوث العلمية، لكن مستوى التطبيق يختلف بين الإدارات، مما يستدعي وضع آلية مركزية لإدارة المعرفة.
4. تحسين كفاءة إدارة المشاريع يتطلب دمجاً منهجياً بين البحوث العلمية والممارسة العملية، وليس الاعتماد فقط على الخبرات الفردية أو القرارات التقليدية.
5. تؤكد النتائج توافقاً قوياً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تناولت أثر المعرفة والبحث العلمي على الأداء المؤسسي، مما يدعم الإطار النظري المستخدم.